بسم الله الرحمن الرحيم

JournaL of the Faculty of Sharia & Law(FSLJ)
مجلة كلية الشريعة و القانون
https://journal.oiu.edu.sd/index.php/JFSL

ISSN: 5442-1858

2020; 13 ;224 – 196

https://doi.org/10.52981/jfsl.v13i1.2900

دور القانون في تنمية المجتمع – دراسة تطبيقية على بعض الأنظمة السعودية

د. حمود بن محمد غالب الغشيمي – استاذ القانون الإداري المشارك – كلية الشرق العربي للحقوق

البريد الالكتروني:

المستخلص :

يرتكز البحث على بيان دور القانون في تنمية المجتمع بالتطبيق على بعض الأنظمة السعودية، فبما أن القانون في أي مجتمع يُعد ضرورة حتمية لانتظام العيش فيه بأمن وأمان، ولحماية الحقوق والحريات ولتوطئة التقدم والازدهار فإن التنمية هي عملية شاملة مستمرة تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في جهود الأفراد ورفاهيتهم من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل للثروات، وصولا إلى تلبية حاجيات الحاضرين دون تعطيل لقدرات الأجيال المستقبلية في تلبية حوائجهم، ويضطلع القانون بدور كبير في التنمية إذ يحدد أسس ومعالم التنمية التي ستقوم بها الدولة في القانون الأساسي، ثم تصدُر الأنظمة والقوانين اللازمة لتنفيذ تلك التنمية في المجالات المختلفة، وقد اهتم النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية بالتنمية ووضع الركائز الأساسية التي ستقوم عليها التنمية، ثم صدرت العديد من الأنظمة العادية التي تصب جميعها في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، وقد حرصت المملكة العربية السعودية على تنمية الفرد واحترام ملكيته وقدراته وتنميتها بما يسهم في التنمية الشاملة واتخذت المملكة العديد من الاجراءات الهادفة لتشجيع أبناء الوطن في المشاركة في عملية التنمية، وسهلت عملية التنمية بوضع العديد من الحوافز المؤدية إلى تحقيق التنمية على المستوى الفردي والجماعي وجاءت رؤية 2030 الذي تبناها سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز لتمثل طموحا عاليا في تحقيق التنمية المستدامة وفق استراتيجيات مبنية على خطط مدروسة قابلة للتحقق ، وقد بدأت ثمار الرؤية في التنمية بالعديد من المشاريع العملاقة التي سيكون لها الأثر الفعال في التنمية المستدامة على المدى البعيد بإذن الله.

الكلمات المفتاحية: المجتمع ، الأنظمة ، السعودية

Abstract :

The research is based on the statement of the role of law in the development of society through Saudi regulations, since the law in any society is an absolute necessity for the living safety, the role of the law is to protect rights,freedoms and prosperities. The law in any socaity has to develops comprehensive and continuous process that aims to achieve welfare through the contribution of all members of society and by basis of the equitable distribution of wealth, in order to meet the needs of those present without disrupting the abilities of future generations to meet their needs necessary to implement that development in various fields.

The Basic Law of Governance in the Kingdom of Saudi Arabia was concerned with development and laying the basic pillars upon which development would be based. Many regulation were issued, all of which are aimed at achieving comprehensive sustainable development. The Kingdom of Saudi Arabia has been keen on the development of the individual and respect for the ownership, capabilities and development in a way that contributes to comprehensive development. Kingdom has taken many measures aimed in order to encouraging children of the world of participation in the development process, and facilitated the development process by placing many incentives leading to the achievement of development at the individual and collective level. Saudi vision 2030 has adopted by His Highness Crown Prince Mohammed bin Salman bin Abdulaziz to represent a high ambition to achieve sustainable development according to strategies based on well-thought-out plans, and the resuit of the vision have begun with many giant projects that will have an effective impact on sustainable development in the long term.

Keywords: Governance , development , Saudi Arabia .

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين, والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين, وبعد:

فإن وجود القانون في حياتنا ضرورة حتمية؛ لتنظيم حياة الناس، وترتيب ممارستهم لمختلف الأنشطة، وتنظيم استعمال الحقوق وأداء الواجبات بطريقة عادلة، وبما يحقق التعايش السلمي الكريم بين أفراد المجتمع ، ولحماية المصلحة العامة لأعضاء المجتمع.

أولاً : أهمية الموضوع :

تواجه الدول في ظل تزايد الأعداد السكانية وحدوث التطورات المتسارعة في مختلف جوانب الحياة العديد من الصعوبات والعوائق في سبيل تحقيق مستوى معيشي لائق لشعوبها، مما اضطرها للعمل الجاد للبحث عن سبل تنويع مصادر الدخل لأجل الاستمرار في تنمية مجتمعاتها،

وبعض الدول وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط نجحت في تحقيق تنمية مستدامة بينما تعثرت دول أخرى ، وربما كان القانون سببا من أسباب ذاك النجاح أو الفشل .

ثانياً: مشكلة البحث:

حظي موضوع التنمية باهتمام الساسة وصناع القرار في كل بلد إلا أن التنمية تختلف من مجتمع إلى آخر تبعاً لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية في كل بلد.

لكن هل يمكن أن تتحقق تنمية في أي بلد دون أن تقتنع بها وبأهميتها السلطات الحاكمة في ذاك البلد ؟، وفي حال اقتنعت السلطات الحاكمة في بلد ما بضرورة التنمية وأهميتها فكيف يمكن تقرير ركائز التنمية ومعالمها وأنواعها ؟، ثم كيف يتم تنفيذ تلك التنمية ؟ ومن هي الجهات المختصة بتنفيذها ومتابعتها ؟ ومن هي الجهة المسؤولة عن رقابة إنجاز هذه التنمية أو تلك ؟، وهل نحتاج لقانون أو لنظام يحدد كل ذلك ؟ .

وباختصار هل للقانون والنظام دور في عملية التنمية في أي بلد؟

ثالثاً: أسباب اختيار الموضوع:

- عدم وجود أبحاث سابقة في موضوع الدراسة في المملكة العربية السعودية .
- أهمية الوقوف على تأثير وجود القانون من عدمه على التنمية .
- الوقوف على دور بعض الأنظمة السعودية ورؤية 2030 في تحقيق تنمية مستدامة في المملكة العربية السعودية .

رابعاً: أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- بيان مفهوم القانون وأقسامه وأهميته في المجتمع.
- بيان مفهوم التنمية وأبعادها.
- بيان تأثير القانون في تنمية المجتمع بصفة عامة .
- إبراز دور بعض الأنظمة السعودية التي ساهمت ولا تزال في تنمية المجتمع السعودي
- بيان علاقة رؤية 2030 بالتنمية.

خامساً: منهجية البحث :

اختار الباحث المنهج الاستقرائي الاستنباطي حيث استقرأ عددا من المواضيع المتعلقة بالتنمية وكذا المتعلقة بالقانون ثم استقرأ عددا من نصوص الأنظمة السعودية وبنود رؤية 2030 لبيان مدى تأثير النظام والقانون في التنمية.

سادساً : الدراسات السابقة :

لم أقف بحسب اطلاعي على كتاب أو بحث تناول دور القانون في المجتمع أو عرض لدور الأنظمة السعودية في تنمية المجتمع.

سابعاً : خطة البحث:

انتظمت خطة هذه الدراسة في ثلاثة مباحث على النحو الآتي :

المبحث الأول : التعريف بالقانون وأقسامه وأهميته في المجتمع.

وفيه : مطلبان:

المبحث الثاني : التعريف بالتنمية وتطورها وأنواعها وأبعادها.

وفيه : مطلبان :

المبحث الثالث : دور القوانين والأنظمة في تنمية المجتمع وعلاقة رؤية 2030بذلك .

وفيه : ثلاثة مطالب:

وتفصيل ذلك في الآتي :

المبحث الأول

تعريف القانون وأقسامه وأهميته في المجتمع

ويحتوي على مطلبين : المطلب الأول : تعريف القانون وأقسامه .

المطلب الثاني : أهمية القانون في المجتمع.

المطلب الأول

تعريف القانون وأقسامه

وفيه فرعان :

الفرع الأول

تعريف القانون

أولاً: تعريف القانون في اللغة: القَانُون كلمة يونانية الأصل, تُلفظ كما هي Kanun، وانتقلت من اليونانية إلى الفارسية بنفس اللفظ (كانون) بمعنى أصل كل شيء ومقياسه، ثم عُرّبت عن الفارسية بمعنى أصل الشيء[1]، أو المنهج الثابت الذي يسير عليه الشيء، فقانون كل شيء يعني : طريقه ومقياسه[2]، وهكذا إذا تكرر أمر معين على وتيرة واحدة وبنظام ثابت قيل إنه يخضع لقانون معين.

ثانياً: تعريف القانون في الاصطلاح العام : يُقصد به تكرار أمر معين على وتيرة واحدة ، بحيث يعتبر خاضعاً لنظام ثابت[3].

واستُعملت لفظة القانون في مجالين :

---

(1)المدخل للعلوم القانونية, د. عبد المنعم البدراوي، دار الكتاب العربي ،طبعة 1962م, ص17،نظرية القانون, د. نزيه المهدي, طبعة 1978-1979م،ص 7.

(2)لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور دار صادر ، بيروت ط3 1414هـ .،578/12 , التعريفات، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور دار صادر ، بيروت ط3 1414هـ .ص 219 .

(3) أصول الأحكام الشرعية ومبادئ علم الأنظمة ، د. عبد العزيز العلي النعيم ، دار الاتحاد العربي للطباعة ط1، بدون تاريخ ، ص5 .

1- في مجال العلوم الطبيعية : وينصرف معناه إلى كل قاعدة مطردة مستقرة يفهم منها نتائج معينة , وذلك كقانون الجاذبية ، وقانون الضغط الجوي , فإن لكل منهما معنى محدداً مفهوماً ومنضبطاً في نطاق العلوم الطبيعية .

2- في مجال العلوم الاجتماعية : وينصرف مدلوله إلى : مجموعة القواعد التي تحكم سلوك الأفراد أو الجماعة [4].

والذي يعنينا هنا هو تعريف القانون أو النظام في مجال العلوم الاجتماعية .

وقد عُرِّف القانون بتعريفات كثيرة , منها:

1- القانون : هو مجموعة القواعد العامة الجبرية التي تصدر عن إرادة الدولة وتنظم سلوك الأشخاص الخاضعين لهذه الدولة أو الداخلين في تكوينها[5].

2- هو مجموعة القواعد التي تحكم الروابط الاجتماعية والتي يُجبر الأفراد على اتباعها بالقوة عند الاقتضاء [6].

3- هو مجموعة القواعد التي تحكم نظام المجتمع ويُلزم الأفراد باحترامها احتراماً تكفله السلطة العامة ولو باستخدام القوة عند الضرورة [7].

5- هو مجموعة القواعد التي تنظم العيش في جماعة والتي يجب على الكافة احترامها احتراماً تكفله السلطة العامة بالقوة عند الاقتضاء [8].

ويتضح من التعريفات السابقة أنها تشترك في أن النظام أو القانون عبارة عن : مجموعة من القواعد تصدر عن السلطة المختصة بإصدارها ، وتتصف بصفة العموم والتجريد ، وتهدف إلى تنظيم سلوك الأفراد والجماعة في مجتمع ما [9]، وأنها قواعد ملزمة يجب على الجميع امتثالها [10].

ولقد اختصت المملكة العربية السعودية تسمية قانونها بُمسمى النظام ، والسلطة التي تملك إصداره بُمسمى السلطة التنظيمية.

الفرع الثاني

أقسام القانون

هناك عدة تقسيمات للقانون ، ومن أهم هذه التقسيمات، هو تقسيم القانون من حيث الموضوع الذى ينظمه إلى القانون العام والقانون الخاص .

---

(4) المدخل للعلوم القانونية د. توفيق حسن فرج ، نشر الدار الجامعية ط1 1988م ، ص 15 .

(5) النظرية العامة للقانون ، د . سمير عبد السيد تناغو ، منشأة المعارف بالإسكندرية سنة 1984م ص7.

(6) أصول الأحكام الشرعية ومبادئ علم الأنظمة ص 9 .

(7) المدخل للعلوم القانونية د . توفيق حسن فر ج ص 15 ، المبادئ العامة للتشريع في المملكة العربية السعودية – دراسة مقارنة – ، د . محمد إسماعيل علم الدين ، د . عبد الناصر توفيق العطار ، د . محمد عمر مدني مكتبة عين شمس القاهرة ، بدون تاريخ ص 11 .

(8) مقدمة في أصول التشريع في المملكة العربية السعودية ، د . جعفر عبد السلام ، د. عماد الدين الشربتي ، دار الكتاب الجامعي للطبع والنشر، القاهرة ط1 1403 هـ ص 10 .

(9) النظرية العامة للقانون ، د . سمير عبد السيد ص 38 وما بعدها ، المدخل للعلوم القانونية ، د . توفيق حسن فرج ص 18 وما بعدها ، الوسيط في دراسة الأنظمة ص 15 .

(10) المدخل لدراسة القانون وتطبيق الشريعة ، د . عبد الناصر توفيق العطار ، مطبعة السعادة ص 80 وما بعدها ، المدخل للعلوم القانونية ، النظرية العامة للقانون ، د .مصطفى محمد عرجاوي ، دار المنار ط2 1406 هـ ص 25.

وأساس هذا التقسيم : هو النظر إلى طبيعة دور الدولة في العلاقة القانونية التي تكون طرفا فيها, فإذا كانت الدولة تظهر كطرف في الرابطة القانونية باعتبارها صاحبة سلطة وسيادة فنكون بصدد القانون العام ،كما هو الحال في قيام الدولة بترع ملكية عقار للمنفعة العامة، أو عند فرض الضريبة، أو توقيع عقوبة وبيان ذلك في الآتي:

القسم الأول : **القانون العام**: وهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات والروابط التي تكون الدولة طرفا فيها باعتبارها صاحبة سلطة وسيادة .

ويشتمل القانون العام على عدد من الفروع هي القانون الجنائي ، والقانون الإداري والقانون المالي، والقانون الدولي العام والقانون الدستوري ، وكل واحد منها يتناول تنظيم مجال معين من تلك العلاقات، حيث يُسمى القانون أو النظام بحسب الموضوع الذي ينظمه، فالقانون الجنائي سُمي بالجنائي لأنه ينظم ما يتعلق بالجرائم والجنايات وعقوباتها، والقانون الدستوري أو الأساسي سُمِّي بذلك لأنه يبين القواعد الأساسية التي تقوم عليها الدولة ونظام الحكم فيها هل هو ملكي أو جمهوري ، وأنواع السلطات فيها ونوع العلاقة بين هذه السلطات واختصاصات كل منها ، والحقوق والحريات التي لأفراد الشعب وواجباتهم تجاه الدولة ، وغير ذلك من القواعد التي تجمع وتدون في وثيقة واحدة وتكون بمثابة العقد بين الدولة وأفراد شعبها يلتزم بها الحاكم والمحكومين وجميع السلطات في الدولة، فهذه يُطلق عليها القانون الدستوري،[11] وتسمى في المملكة العربية السعودية النظام الأساسي للحكم[12].

القسم الثاني: **القانون الخاص**: وهو عبارة عن مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الروابط والعلاقات بين الأفراد بعضهم البعض، أو بينهم وبين الدولة باعتبارها شخصاً عادياً أي تظهر في التصرف كفرد عادي لرعاية مصالحها الخاصة، كما لو قامت باستئجار عقار لممارسة نشاط لها [13].

ويشمل القانون الخاص عددا من الفروع : منها على سبيل المثال: قانون العمل ، وهو يمثل القواعد التي تنظم العلاقات التي تنشأ بين العمال وأصحاب العمل، وحقوق وواجبات كل منهم تجاه الآخر، و القانون التجاري ويشمل القواعد التي تنظم نشاط التجار والأعمال التجارية ، وهكذا تتعدد الأنظمة والقوانين بتعدد المواضيع التي تنظمها[14].

المطلب الثاني

أهمية القانون في المجتمع

لا يستطيع الإنسان العيش إلا في ظل الجماعة، ولا تستقيم حياة الجماعة بدون وجود قانون ينظم كيفية التعايش والتعامل بين أفرادها؛ لذلك توجد صلة وثيقة بين القانون والحياة داخل المجتمع ،فلا يُتصور وجود مجتمع مستقر ومزدهر بدون قانون يحترمه الأفراد ويلتزمون به[15]،

([11]) المدخل للعلوم القانونية ، د . توفيق حسن فر ج، ص 45 وما بعدها .

([12]) النظام السياسي والدستوري للملكة العربية السعودية، د . أحمد بن عبد الله الباز ، ط2 1419هـ ص 99 .

([13]) المدخل لدراسة العلوم القانونية: مبادئ القانون–النظرية العامة للحق/عبد القادر الفار/عمان– الأردن: مكتبة دار الثقافة(1994) ص 38.

([14]) المبادئ العامة للتشريع في المملكة العربية السعودية ،د .محمد إسماعيل علم الدين ص11 .

(15) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر: لعبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون الحضـــرمي تحقيـــق:

ومن هنا ارتبط وجود القانون بوجود الحياة الاجتماعية، لأن وظيفته الأصلية هي تنظيم عمل وسلوكيات ونشاط أفراد الجماعة، وتحديد القواعد التي يجب أن تقوم عليها علاقات الأفراد فيه، من حيث تحديد الحقوق والواجبات للفرد في المجتمع وحماية وحفظ هذه الحقوق، وتحقيق العدل والمساواة للجميع، ويتوقف تقدم المجتمع وتطوره بصفة أساسية على القواعد القانونية السائدة فيه سواءً من حيث مضمونها أو من حيث صياغتها، ذلك أن القانون وبغض النظر عن المصدر الذي يستقى منه هو الوسيلة المثلى التي يتحقق بها استقرار المجتمع وتقدمه[16].

ولكي يؤدي القانون دوره في تنظيم العلاقات بين الأشخاص لا بد من وجود سلطة تملك وضع القانون, ولها قدرة على تنفيذه بين أفراد الجماعة، ولأن استئثار سلطة واحدة بوضع القانون وتنفيذه قد يؤدي إلى ظلم وتسلط بغير حق؛ ظهر مبدأ الفصل بين السلطات لضمان حماية حقوق وحريات الأفراد، وجرى العرف الدستوري في العصر الحاضر على أن تتكون السلطات في الدولة من ثلاث سلطات، الأولى سلطة تشريعية (وتسمى في المملكة بالسلطة التنظيمية) مهمتها وضع القوانين والأنظمة ، والثانية سلطة تنفيذية مهمتها إدارة شؤون أفراد المجتمع وتحقيق مصالحهم وفق القوانين والأنظمة الصادرة ، والثالثة سلطة قضائية مهمتها الفصل في النزاعات بالرجوع إلى الأحكام المقررة في تلك القوانين والأنظمة، وبذلك استقرت المجتمعات في ظل القانون بفروعه المختلفة التي تناولت تنظيم مختلف جوانب الأنشطة الإنسانية في المجتمع وعلاقات الأفراد فيه [17].

المبحث الثاني

التعريف بالتنمية وتطورها وأنواعها وأبعادها.

ويحتوي على مطلبين : المطلب الأول : مفهوم التنمية وتطورها

المطلب الثاني : أبعاد التنمية وأنواعها

المطلب الأول

مفهوم التنمية وتطورها

وفيه فرعان :

الفرع الأول

مفهوم التنمية

تعتبر التنمية ظاهرة نشأت مع نشؤ البشرية، لكنها لم تأخذ أهمية كبيرة من حيث البحث، إلا بعد حدوث الحرب العالمية الثانية ، حيث حظيت التنمية باهتمام ملحوظ من قبل الباحثين في مختلف الميادين الاقتصادية، والاجتماعية ، والسياسية، والثقافية، والبيئية، وبُذلت

خليل شحادة نشر: دار الفكر، بيروت ط2، 1408 هـ - 1988 م ص238.

(16) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ص377.

(17)مبادئ القانون , د. جميل الشرقاوي ، دار النهضة العربية 1971م , ص4،المدخل إلى علم القانون، د. علي سيد حسن, نشر دار النهضة العربية 1983م، ص 5 .

محاولات كثيرة لتحديد مفهوم التنمية حتى أصبح هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة لدى الأفراد أو الهيئات، وذلك بعد أن تعددت مفاهيمها لدرجة أحدثت نوع من الخلط بينها وبين مفاهيم أخرى كالتطور, والتقدم، والنمو الاقتصادي.

وتُعرَّف التنمية بأنها" عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية أفراده في استثمار طاقات المجتمع إلى حد الأقصى"[18].

كما يمكن تعريفها بأنها عباره عن" تنمية طاقات الإنسان إلى أقصى حد مستطاع، أو أنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان للوصول بالإنسان إلى مستوى معين من المعيشة"[19].

وعُرِّفت التنمية أيضا بأنها: " تعبئة الموارد وتوجيه الجهود من أجل توسيع خيارات الناس، والمقصود بالخيارات الفرص المنتقاة في ميادين أساسية للحياة الإنسانية من أهمها الحصول على دخل أكبر وزيادة التعليم وزيادة توقعات الحياة نتيجة للرعاية الصحية، وإيجاد البيئة النظيفة، وتحقيق الحرية السياسية وحماية حقوق الإنسان [20].

أما الأمم المتحدة فقد عرفت التنمية بأنها" مجموعة من الوسائل والطرق التي تُستخدم من أجل توحيد جهد السكان والسلطات العامة، بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات وأن التنمية تتضمن النمو والتغير اللذان يجب أن يتمَّا بالضرورة في جميع القطاعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية كما وكيفا في آن واحد"[21].

الفرع الثاني

تطور مفهوم التنمية

إن إيضاح تاريخ التنمية ومراحلها منذ القدم ما هو إلا اهتمام بالغ في تقديم سلسلة المعلومات المتكاملة، وسرد جميع فصولها التي بدأه أسلافنا[22]، وليتم الاستفادة من المعلومات والبيانات التي حصلوا عليها، ولمتابعة التطور في عملية النمو والذي كان يهتم بما يعرف بالنمو الاقتصادي، والذي وضع العلماء المسلمين له اللبنة الأولى لبداية الطريق.

ومن هؤلاء العلماء ابن خلدون، حيث يعتبر كتاب مقدمة ابن خلدون من الكتب التي اهتمت بمجال العمران والاجتماع والذي أبرز تصورا لما يعرف فيما بعد بالنمو والتنمية.

(18)إدارة وتنمية الموارد البشرية، مدحت محمد أبو النصر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007، ص 189.

(19)علم الاجتماع التنمية، عبدالرحمن تمام أبو كريشة، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية، 2003، ص 37.

(20)بين التعليم والتنمية ، خليل إبراهيم السعادات، مقالة من الانترنت ،www.suhuf.net/2005jaz/jun/7/rj10.htm.

(21)العمران التلقائي الريفي وتأثير العوامل الاقتصادية الاجتماعية، عمرو محي الدين عبداللطيف الجبار. رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ص 11.

(22)المرجع السابق ص 10,39.

ولقد ذكر ابن خلدون في كتابه أن التطور الاجتماعي يحصل من انتقال المجتمع من حالة معيشية ثابتة إلى حالة معيشية متقدمة، والاختلاف المعيشي بين الناس يحصل باختلاف أساليبهم في الحياة فيهتموا بالمأوى ومن ثم المأكل والمشرب وغيرها من الحاجات الضرورية[23] وقد قسم ابن خلدون الحياة الاجتماعية إلى مرحلتين هما [24] :

المرحلة الأولى: هي المرحلة الزراعية في الجبال والسهول والصحاري.

المرحلة الثانية: هي المرحلة المدنية والتي تكون في المدن، والتي تنتشر فيها الصناعات والحرف والمهن المختلفة.

ولقد برزت اتجاهات مراحل تطور التنمية في تاريخ الفكر الاقتصادي من خلال اتجاهين.

الاتجاه الأول: عبارة عن مرحلة التطور لابن خلدون، والذي أوضح أن عملية النمو والتنمية هي عملية متكررة من خلال تغيير الحكام والأنظمة المختلفة مع مرور الزمن.

الاتجاه الثاني: برز من خلال نظريات وأبحاث ارتكزت على مراحل التنمية الاجتماعية وشرح ووصف مراحل النمو الاقتصادي لها.

ولقد كانت معظم الدراسات في الفترة التي ظهرت فيها الثورة الصناعية في الفترة ما بين القرن الثامن عشر ومنتصف القرن العشرين والتي رصدت جميع التغيرات في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والتي بدورها أدت إلى استغلال جميع الموارد والاستهلاك، والذي نتج عنه استنزاف الموارد المتجددة وغير المتجددة ، وظهور التلوث البيئي بعد سلسلة الأحداث المتوالية .

ويُعد الاقتصاد أحد المحركات الرئيسية للمجتمع، وأحد العوامل الرئيسية المحددة لماهيته، سواء كان مجتمع صناعي أو زراعي أو رعوي، فالمجتمع يعتبر صانع الاقتصاد، والبيئة تمثل الاطار العام الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية ويؤثر فيها، كما تتأثر البيئة بسلوكيات أفراد المجتمع وتؤثر في أحوالهم الصحية وأنشطتهم المختلفة.

وبالتالي فإن أي برنامج ناجح للتنمية لا بد له أن يحقق التوافق والانسجام بين هذه الثلاثة العناصر، وأن يصهرها كلها في بوتقة واحدة تستهدف الارتقاء بمستويات الجودة لتلك العناصر معا[25].

لقد حدث تطور في مفهوم التنمية بحيث انتقل من التركيز على الجوانب الاقتصادية إلى إعطاء أهمية للجوانب الاجتماعية والانسانية، بحيث تطور مفهوم التنمية إلى التنمية البشرية أي انتقل مفهوم التنمية إلى الحقل السياسي والثقافي والبيئي، ولقد اعتبر الانسان هو أداة وغاية التنمية، وبالتالي فإن التنمية تعتبر مفهوم عام يدل على التطور أو التغير الجذري الذي يطرأ في بلد معين على مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتعد أيضا تغيير جذري للمجتمع من وضع سيئ إلى وضع أحسن وضمان استمرارية البيئة، والتي بدورها تمكن الانسان من التمتع بحياة طويلة وصحية ومناسبة له وللأجيال القادمة وتكون بمثابة تنمية بشرية مستدامة.

---

(23) مقدمة ابن خلدون ، لعبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون الحضرمي . بدون تاريخ ، ص 27,34 .

(24) مقدمة ابن خلدون ، ص 68, 89.

(25) ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية، محمد بن عبدالقادر الفقي ، الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول القيم الحضارية في السنة النبوية، الأمانة العامة لندوة الحديث.

المطلب الثاني

أبعاد التنمية وأنواعها

وفيه فرعان :

الفرع الأول

أبعاد التنمية

تعد أبعاد التنمية من المحاور المهمة لإكمال كافة الجوانب المتعلقة بموضوع التنمية، ويوجد العديد من الأبعاد المختلفة نذكر منها الآتي:

أولاً: البعد السياسي: ويمكن تقسيمه إلى جزئيين :

الجزء الأول: معرفة النظام السياسي للمجتمع وقياسه ووضع استراتيجية عامة للدولة ، يتمثل هدفها الرئيسي بتأمين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار والأمن لكافة شرائح المجتمع، وإتاحة المشاركة السياسية بصنع القرار وإشراك السياسة بصنع القرار، فمن جانب تنموي يساعد على الاستفادة من الامكانيات الاقتصادية، وتعميق كافة الأجزاء الاجتماعية مع الحفاظ على عدم حدوث ردود فعل تؤدي بالمجتمع في مخاطر الطريق السياسي، والذي يمكن أن يؤدي إلى استقرار أو عدم استقرار المجتمع وحدوث عدة مخاطر تؤثر على الجوانب والأبعاد الأخرى [26].

الجزء الثاني: يعتبر جزء خارجي بإثراء العلاقات الدولية بين الدول والتي تؤثر بدورها وبشكل مباشر على عملية التنمية إما سلبا أو إيجابا.

ثانياً: البعد الاقتصادي: يبرز هذا البعد في التنمية من عدة عناصر متمثلة بالموارد الطبيعية، والمؤسسات ، والمصانع ، والمرافق من مواصلات ونقل رؤوس أموال وتجارة وغيرها من العناصر المختلفة والمتعددة حسب الاستخدام.

وتعتبر التنمية قوة اقتصادية يختلف أداؤها الوظيفي حسب ثقافة المجتمع ونظامه، ويهتم البعد الاقتصادي بدراسة الجوانب المادية للتنمية ، وحصر جميع الموارد والامكانيات المادية المتاحة للمجتمع ، ودراسة البدائل المختلفة لوضع قائمة الأولويات حتى يتم الوصول للهدف المنشود[27].

ثالثاً: البعد الاجتماعي: يشمل هذا البعد العناصر المكونة للمجتمع ، مثل القيم ، والدين، والأعراف والعادات والتقاليد، والعلاقات الاجتماعية المختلفة ، والمعتقدات والأنماط السلوكية ، والنظم الاجتماعية, والرعاية الصحية، والموارد البشرية والكوادر البشرية، ويهتم هذ البعد بالعنصر البشري ومكوناته المتعددة، سواء كانت القيمية أو النفسية والحضارية، وذلك بإعداد الفرد الذي يعد عنصر تكوين المجتمع وتدريبه وتكوينه وإعطائه الخبرة الكافية حتى يصبح عنصرا فعالا ونشيطا، يساعد في عملية التنمية والانخراط في برامجها المختلفة.

---

(26)العمران التلقائي الريفي وتأثير العوامل الاقتصادية الاجتماعية ، مرجع سابق ص 13.

(27)الإدارة المستدامة للبيئة العمرانية في الدول النامية، دعاء محمود محمد الشريف ، إطار عمل للتطور المؤسسي مع ذكر خاص للمدن المصرية، جزء من رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الهندسة ص7 .

رابعاً: البعد الإداري: ويبرز في النظم، والتخطيط، وطرق الرقابة والتوجيه، والتنظيم الإداري والمعرفي.

خامساً: البعد التكنولوجي: ويعتبر من الأبعاد المهمة لعملية التنمية؛ لأنه يحاكي التكنولوجيا الحديثة والمتطورة من أجهزة وآلات وأدوات تقنيه، والأهم من ذلك هو استخدام العقل الواعي في الاستفادة من التقنية والتكنولوجيا.

سادساً: البعد البيئي: يعتبر بعدا جديدا للتنمية وذلك من خلال التأثير على البيئة مع عدم إغفال جانب التلوث البيئي ومسبباته ومعوقاته ونتائجه [28].

الفرع الثاني

أنواع التنمية

1- التنمية الشاملة: تعتبر التنمية الشاملة عملية مهمة حيث أنها توضح التنمية بشكل كامل ، وذلك من خلال الرؤية الكاملة والمعالجة المتكاملة والنظر بنظرة شمولية واضحة لجميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، ولقد أكد على ذلك كل من العاملين في قطاع التنمية والباحثين والأكاديميين، فالتنمية الشاملة ذات هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع ، وتتضح مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصب في مكونات المجتمع ، وتطوير أوضاع المجتمع نحو الأفضل بهدف رفع مستوى معيشة المجتمع ككل في المدن والقرى ، اقتصاديا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا" [29].

وحتى تتم عملية التنمية الشاملة وبشكل ناجح يجب أن تطبق في إطار خطة شاملة مبنية على أساس التكامل بين أشكال التنمية الثلاثية والتي تتمثل في التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية العمرانية ، ويجب التركيز على أن التنمية هدف في مجمله مشتمل على عدة محاور وأبعاد مختلفة ، وبالنظر إلى هذه الأبعاد والمحاور نجد أنها تؤدي جميعها إلى الهدف الأسمى المتمثل بالتنمية الشاملة المتكاملة ، والتي يصب كل بعد فيها من ناحية مختلفة ، حتى تنتج لنا عنصر التنمية الشاملة مع استخدام كافة الموارد والامكانيات المتاحة والممكنة طبيعية كانت أم صناعية[30].

2- التنمية المستدامة:

مع زيادة الوعى وقوته لدى الدول والمؤسسات والهيئات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع ظهرت محاولات عديدة لتعريف التنمية المستدامة وهذه المحاولات ماتزال متواصلة منذ عام 1987م، ويمكن سرد بعض هذه التعاريف في الآتي:

(28) المرجع السابق ص 8.

(29) المرجع السابق ص7.

(30) المرجع السابق ص8.

تم تعريف التنمية المستدامة في مؤتمر البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992على " أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو من الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"[31].

وقد تم عرض مفهوم التنمية المستدامة عبر المنظمة العالمية لحماية الحياة الفطرية عام 1992 عندما قام نائب الرئيس الأمريكي ألبرت ألقور بعرض مفصل في كتابه تحت عنوان : (الأرض في الميزان) والذي نشر عام 1992وقد أجمع على استحسان المفهوم وتشجيعه[32].

ولقد عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها " التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع ، وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول [33].

وتعرف أيضا بأنها " تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية، أو التنمية الاجتماعية، أو الثقافية ، بل هي تشمل هذه الأنماط كافة ، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها ، وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية " [34].

والتنمية المستدامة تستند إلى مجموعة من الأسس أو الضمانات الرامية إلي تحقيق أهدافها ومن أهمها : أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ علي خصائص ومستوي أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد .

لا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم علي قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها علي نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب علي ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين حال الربط بين سياسات التنمية والحفاظ على البيئة .

يتعين إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية ، مع تعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ علي استمرارية الموارد الطبيعية .

لا ينبغي الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج ، وإنما يستلزم الأمر أيضا تعديل أنماط الاستهلاك السائدة اجتنابا للإسراف وتبديد الموارد وتلوث البيئة"[35] .

---

(31)التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، عثمان محمد غنيم, وماجدة أبو زنط ، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن، المجلد36، العدد 1، كانون الثاني2009م، ص23 .

(32)التنمية المستدامة ، عبدالعزيز ناصر ، دكتور وباحث متخصص في التنمية المستدامة.

(33)اشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة ، عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، ص 179.

(34)التنمية المستدامة في المنطقة العربية : الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية ،نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، مجلة الشؤون العربية العدد 125، دولة الكويت، سنة 2006، ص 103-104..

(35)مفاهيم التنمية المستدامة من منظور إسلامي ، دراسة في ضمانات الإدارة الحضرية المتواصلة للمدينة الإسلامية ، الندوة العلمية الثامنة لمنظمة العواصم الإسلامية إبراهيم ، محمد إبراهيم جبر ، 2004م ، (استراتيجيات الإدارة الحضرية المتواصلة بالمدينة الإسلامية) ، ابريل .

لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود علي المجتمع بنفع بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم علي العائد والتكلفة ، استنادا إلي مردود الآثار البيئية الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية ، تجسد أوجه القصور في الموارد الطبيعية.

3- التنمية المتكاملة:

تعتبر التنمية المتكاملة تنمية مدمجة ويقصد بها العملية التي يكون ناتجها رفع مستوى الفرص في الحياة للأفراد الذين يعيشون في مجتمع ما دون التأثير على حياة الأخرين في الوقت ذاته وفي المجتمع، وهذا الارتفاع يكون ملموسا فيما يتعلق بالخدمات الشاملة والإنتاج.

ويعرفها عبدالكريم بكار" هي مجموعة الجهود المتنوعة والمنسقة التي تؤهل المجتمع للقيام بأمر الله ، وذلك بداية من الفرد، وتهيئة المناخ البيئي والاجتماعي لقيام المجتمع المسلم بواجبات الاستخلاف في الارض على الوجه الأكمل"[36].

ويوضح بكار بعض العلاقات التكاملية والاعتمادية والتعويضية التي تعد بمثابة قواعد منها، ما بين التنمية الشاملة والتنمية المتكاملة:

تعني التنمية الشاملة نوعا من صرف الاهتمام لكل مجال من مجالات الحياة الروحية والمادية والثقافية، وهذا موجود في كل دول العالم ، وهذه التنمية لا تقوم على فلسفة محددة، ولا تحكمها رؤية واحدة، وان التنمية المتكاملة ترتكز على رؤية شاملة لطبائع الأشياء وعلاقاتها وتفاعلاتها وتأثيراتها عبر الماضي والحاضر والمستقبل، وهي تتطلب طاقة روحية هائلة وسلوكا خاضعا للمبدأ، لذلك فإن الأمة الإسلامية هي الأمة الوحيدة التي تمتلك إمكانيات بلورة تنمية متكاملة متزنة [37].

4- التنمية المتخصصة :وتتمثل بتخصصها في قطاعات معينة دون غيرها، وتكون مرتبطة بالقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية.

المبحث الثالث

دور القوانين والأنظمة في تنمية المجتمع وعلاقة رؤية 2030بذلك

ترتبط التنمية ارتباطا مباشرا بالقانون، فهو المنشئ لها، ولا يمكن تحقيق أي تنمية بدون تنظيم قانوني لها يقررها ويحدد آلية تحقيقها، وتتدرج القوانين من حيث مرتبتها ومكانتها في كل دولة إلى قسمين ، القسم الأول : قوانين أو أنظمة أساسية جرى العرف في أكثر الدول على تسميتها بالقانون الدستوري- سواء دُوِّن في وثيقة واحدة أو في أكثر من وثيقة-، وقواعد هذا القانون لها المكانة والسيادة العليا في الدولة، وتعتبر بمثابة المرجع الأساس لبيان حكم جميع التصرفات والتي يجب أن يخضع لها الأفراد والسلطات الحاكمة على حد سواء، ويليه في المرتبة القوانين أو الأنظمة العادية التي يجب أن تكون متوافقة مع قواعد القانون الدستوري ولا يجوز أن يصدر نظام أو قانون يتعارض مع حكم دستوري ، والقوانين العادية كثيرة ومتعددة بتعدد الأنشطة في المجتمع حيث يتولى كل قانون أو نظام تنظيم نشاط معين ، ثم في المرتبة

(36)إلى التنمية المتكاملة ، رؤية إسلامية عبدالكريم بكار ، http://articles.islamweb.net/A&id=15460

(37) المرجع السابق.

الثالثة اللوائح التنفيذية والتي تأتي كل لائحة مرتبطة بقانون أو نظام عادي لتفسير ما قد يوجد به من غموض، ولإيضاح كيفية تنفيذه بوضع الضوابط والقيود والشروط اللازمة للتنفيذ الصحيح له، وهذا التدرج يقتضي أن تكون كل لائحة متوافقة مع النظام المرتبطة به ومتوافقة مع القانون الدستوري، وبناء على هذا التدرج سيكون بيان دور القانون في التنمية في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: دور القوانين الدستورية والأنظمة الأساسية في التنمية.
المطلب الثاني: دور القوانين والأنظمة العادية في التنمية.
المطلب الثالث: أهمية رؤية2030 وعلاقتها بالتنمية الشاملة في المجتمع السعودي .
على النحو التالي :

المطلب الأول

دور القوانين الدستورية والأنظمة الأساسية في التنمية

وفيه فرعان:

الفرع الأول

دور القانون الدستوري في التنمية

لن تتحقق التنمية في العصر الحاضر في أي دولة إلا بوجود إرادة سياسية جادة لدى السلطات الحاكمة تقتنع بأهمية التنمية أولاً، ثم تقرر التزامها بالتوجه نحو التنمية بمفهومها الشامل ، فإذا توفر الاقتناع والإرادة الجادة لدى الإدارة العليا في الدولة فسيتم حينذاك بث هذه الإرادة وهذا التوجه نحو التنمية في القانون الدستوري الذي ينظم عمل السلطات في الدولة ويرسم الخطوط العريضة والمبادئ العامة التي تنتهجها الدولة في سياستها الداخلية والخارجية، فتبرز مفاهيم التنمية ومبادئها وأنواعها على شكل قواعد قانونية ملزمة للدولة في أهم القوانين وأعلاها مرتبة وهو القانون الدستوري – النظام الأساسي للحكم في المملكة – وتلتزم بها السلطات الحاكمة المتعاقبة في الدولة، وبالتالي يتمثل دور القانون الدستوري في التنمية في تقرير اتجاه الدولة نحو تنمية مجتمعها في المجالات المحددة في الدستور، وتصبح تلك التنمية من الواجبات الملقاة على عاتق الدولة تجاه أبناء مجتمعها، وبالتزام الدولة بتلك التنمية المقررة يتحقق النماء والتطور والاستقرار في المجتمع ، وينعكس ذلك إيجابيا بين أفراد المجتمع فيظهر حب الفرد لوطنه ولقادته، ويزداد الانتماء والاعتزاز بذلك، ومن ثم التفاني في خدمة الوطن والدفاع عنه.

الفرع الثاني

دور النظام الأساسي للحكم في تنمية المجتمع السعودي

يعتبر النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الصادر بالأمر الملكي رقم(أ / 90) بتاريخ 1412/8/27هـ موازيا للقانون الدستوري وبديلاً شرعيا عنه، وذلك لاحتوائه على جل الموضوعات الدستورية التي تتضمنها القوانين الدستورية في العادة مع تميزه في

بالخضوع للشريعة الإسلامية[38]، وباستعراض نصوص النظام الأساسي للحكم في المملكة الذي يمثل أعلى القواعد النظامية بعد القرآن والسنة ، يتضح توجه السلطة الحاكمة في المملكة بنية جادة نحو تحقيق التنمية من خلال مجموعة من النصوص حددت الركائز الأساسية للتنمية في المملكة ، وبيانها في الآتي:

1-الاهتمام بالأسرة التي هي نواة المجتمع السعودي، من خلال تربية أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية وما تفتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه[39].

2-زرع محبة الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد من خلال توثيق أواصر الأسرة ورعاية جميع أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم[40] .

3-بناء جسر التعاون والتضافر بين جميع أبناء الوطن على أساس متين يتمثل في التمسك بالعقيدة الإسلامية والاعتصام بحبل الله الذي يجمع الناس على أخوة الدين، ويهيئهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم محبين لوطنهم معتزين بتاريخه [41].

4-حرص الدولة على تعزيز الوحدة الوطنية، ومنع كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام[42].

5-تضمين النظام الأساسي للحكم العديد من النصوص التي تؤكد اتجاه الدولة القيام بتهيئة العوامل المساعدة لعملية التنمية ،كحماية الدولة لحقوق الإنسان التي أقرتها الشريعة الإسلامية، وقيامها بتيسير مجالات العمل لكل قادر عليه، وحمايتها لحقوق العامل وصاحب العمل، ورعايتها للآداب والعلوم وتشجيع البحث العلمي ، وتوفير الآمن لكل القاطنين على أرض المملكة واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمواجهة أي خطر يهدد أمن البلاد ومصالحها[43].

6- تضمين النظام الأساسي للحكم العديد من القواعد النظامية التي بينت العديد من واجبات الدولة، ومنها : احترام الملكية الخاصة وحريتها، وحماية الحقوق والحريات ،وكفالة حق التقاضي، والتزام الدولة بتوفير التعليم العام، ومكافحة الأمية، واعتنائها بالصحة العامة، وقيامها بتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن ، وهذا يدل دلالة واضحة على عزم الإرادة السياسية في المملكة على تنمية المجتمع السعودي تنمية شاملة ومستدامة[44].

7-اهتم النظام الأساسي للحكم بالتأسيس للتنمية بمفهومها الشامل من خلال التأكيد على ملكية الدولة لجميع الثروات التي أودعها الله في باطن الأرض أو في ظاهرها أو في المياه الإقليمية أو في النطاق البري والبحري الذي يمتد إليه اختصاص الدولة، على أن تتولى الدولة استغلال

(38) النظام الأساسي للحكم ، المادة: (7).
(39) النظام الأساسي للحكم ، المادة: (9).
(40) النظام الأساسي للحكم ، المادة: (10).
(41) النظام الأساسي للحكم ، المواد: (13,11).
(42) النظام الأساسي للحكم ، المادة: (12).
(43) النظام الأساسي للحكم ، المواد: (26- 31, 36).
(44) النظام الأساسي للحكم ، المواد: (17, 18)

هذه الثروات وحمايتها وتنميتها لما فيه مصلحة البلاد وأمنها واقتصادها [45].

8-التأكيد على حماية الأموال العامة والمحافظة عليها وتجريم الاعتداء عليها من أجل الاستفادة منها للمنفعة العامة[46].

9- أشار النظام الأساسي لأهمية التخطيط المدروس في عملية التنمية كي تحقق أهدافها، فنص على أن تقوم الدولة بالعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق خطة علمية عادلة[47].

10-ونص على قيام الدولة بالمحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها حتى تستمر صالحة للعطاء للأجيال القادمة[48] .

11- ولضمان استمرار عملية التنمية نص على مراقبة الأجهزة الحكومية للتأكد من حسن الأداء الإداري وتطبيق الأنظمة وضرورة إجراء التحقيق في المخالفات المالية والإدارية عبر الجهاز المختص بذلك [49]

المطلب الثاني

دور الأنظمة العادية في تنمية المجتمع السعودي

لا يكفي تقرير قواعد قانونية في القانون الدستوري توجب على الدولة تنمية مجتمعها، إذ التقرير يحتاج إلى تنفيذ وبدون تخطيط وتنفيذ ومتابعة لن يتحقق للتنمية وجود، ومن هنا يجب على الدولة أن تقوم بإصدار منظومة قانونية شاملة لمواضيع التنمية لترسم خطوط السير نحو تنفيذ التنمية بأبعادها المختلفة، ثم تُسند عملية تنفيذ التنمية لمؤسسات إدارية مدركة لأهمية هذه التنمية ومؤهلة بكوادرها لتطبيق تلك القوانين وتفعيلها لضمان الوصول الى الهدف المنشود في التنمية، ولكي تضمن الدولة استمرار عملية التنمية لا بد من وجود جهاز رقابي يتابع ضبط العملية التنموية ويعمل على دفعها للأمام لتحقيق هذه التنمية واستمرارها على المدى البعيد ، وبذلك يكون دور القوانين والأنظمة العادية في تنمية المجتمع ، دورا تنفيذيا منضبطا بقواعد وإجراءات من خلال المؤسسات المتعددة المناط بها إدارة أنواع التنمية وتنفيذها، وفي هذا الشأن أصدرت المملكة العربية السعودية العديد من الأنظمة الخاصة الهادفة إلى توفير الحياة الطيبة للمواطنين، عبر التنمية الشاملة التي تهدف إلى تسهيل أسباب العيش الكريم من السكن وتوفير العمل والتعليم والعلاج وغيرها من الخدمات والمرافق، ومكافحة الفقر، وفقاً لخطط تنموية مدروسة شاملة لمختلف أنواع التنمية، وسأعرض لنبذة مختصرة لبعض الأنظمة التي نظمت التنمية الصناعية، والزراعية ، والاجتماعية، والعقارية، مضيفا إليها لمحة عن رؤية 2030 للتنمية في خمسة فروع على النحو الآتي:

الفرع الأول

دور النظام في التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية

(45) النظام الأساسي للحكم ، المادة: (14).

(46) النظام الأساسي للحكم ، المادة: (16).

(47) النظام الأساسي للحكم ، المادة: (22).

(48) النظام الأساسي للحكم ، المادة: (32).

(49) النظام الأساسي للحكم ،المواد: (79 – 80).

تم إنشاء صندوق للتنمية الصناعية بهدف دعم التنمية الصناعية في القطاع الأهلي لاقتصاد المملكة ، وذلك عن طريق تقديم قروض متوسطة أو طويلة الأجل لتأسيس مصانع جديدة أو تطوير وتحديث وتوسعة مصانع قائمة، إضافة إلى تقديم المشورة في المجالات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية للمنشآت الصناعية بالمملكة(50).

ويعتبر صندوق التنمية الصناعية السعودي أحد أهم مؤسسات الدولة في مجال تنمية وتطوير القطاع الصناعي بالمملكة، باعتباره جهازاً تنموياً استثمارياً يدير مهامه ومسؤولياته وفق أحدث الأنظمة الائتمانية تمشياً مع نظامه الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/3) وتاريخ 1394/2/26هـ .

ويقوم الصندوق بدور ريادي ضمن مجموعة من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالصناعة، لتحقيق أهداف وسياسات وبرامج التنمية الصناعية بالمملكة الموجهة لدعم القطاع الخاص في المجالات الصناعية المختلفة. ويعتبر الدعم المالي الذي يقدمه الصندوق للاستثمارات الصناعية، أحد أهم أدوات دعم التنمية الصناعية بالمملكة.

وقد كان للاستجابة الجيدة من قبل القطاع الخاص في هذا الخصوص الأثر الفاعل في بناء وترسيخ القاعدة الصناعية بالبلاد. كما يوفر الصندوق للمشاريع المقترضة الاستشارات الفنية والإدارية والمالية والتسويقية والتي تسهم في رفع مستوى الأداء في هذه المشاريع وتساعدها في التغلب على المشاكل التي تواجهها.

ولقد اضطلع الصندوق في السابق، وبتكليف من مقام وزارة المالية والاقتصاد الوطني بإدارة البرنامج التمويلي الحكومي لتمويل شركات الكهرباء العاملة بالمملكة، حيث ساهم هذا البرنامج في إيصال الكهرباء لمناطق عديدة بالمملكة. وفي برامج مماثلة قام بإدارة برنامج تمويل مستودعات التبريد وبرنامج تمويل صناعات التمور، كما ساهم في دراسة وتحليل برنامج الدعم الحكومي للمستشفيات، ويقوم الصندوق في الوقت الحاضر بإدارة برنامج كفالة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسط...إلخ.

ويساهم الصندوق بصورة فاعلة في زيادة المعرفة عن قضايا الصناعة السعودية وطبيعتها بهدف تنميتها، ويجرى العديد من الدراسات القطاعية والصناعية والدراسات التسويقية التي تهتم بطبيعة الأداء والمعوقات في القطاع الصناعي، كما يهتم بصفة خاصة بدراسة المواضيع الاستراتيجية ذات العلاقة بالقطاع الصناعي(51).

الفرع الثاني

دور النظام في التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية

قامت المملكة بتأسيس البنك الزراعي العربي السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (58) وتاريخ 1382/12/3هـ ليكون مؤسسة ائتمانية حكومية متخصصة في تمويل مختلف مجالات النشاط الزراعي في جميع مناطق المملكة، للمساعدة في تنمية القطاع الزراعي ورفع

(50) نظام صندوق التنمية الصناعية، المواد: (1 ، 2). ،

(51) موقع صندوق التنمية الصناعية, (http://www.sidf.gov.sa/ar/AboutSIDF/Pages/HistoricalReview.aspx).

كفاءته الإنتاجية باستخدام أفضل الأساليب العلمية والتقنية الحديثة، وذلك عن طريق تقديم قروض ميسرة بدون فوائد للمزارعين لتأمين ما يلزم هذا النشاط مثل المكائن والمضخات والآلات الزراعية ومعدات تربية الأبقار والدواجن والأغنام ومعدات تربية النحل والأسماك وغيرها.

وفي 29 محرم 1430 هـ وافق مجلس الوزراء، بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (71/106) وتاريخ 1429/2/4هـ على نظام صندوق التنمية الزراعية بالصيغة المرفقة بالقرار ليحل محل (نظام البنك الزراعي العربي السعودي)، ويهدف الصندوق إلى دعم التنمية الزراعية واستدامتها عن طريق تقديم القروض الميسرة والتسهيلات الائتمانية اللازمة من خلال أفضل وسائل التمويل المُستدام[52].

ويعمل صندوق التنمية الزراعية على ترسيخ مفاهيم التنمية المستدامة في جميع إداراته وخططه وكافة مشروعاته، ويُعد اهتمامه المتجدد بالتنمية المستدامة واحداً من أهم أهدافه ومبادراته الأساسية، التي تسعى إلى استثمار الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تناقص جدواها للأجيال القادمة، مع المحافظة على رصيد ثابت من الموارد الطبيعية يتم استثماره بإدارة رشيدة، وطرق فاعلة وآمنة في نفس الوقت.

ويرتكز صندوق التنمية الزراعية في أعماله وأنشطته المختلفة على مبدئين أساسيين يتمثلان في التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة؛ إذ يسعى الصندوق إلى تحقيق الاستدامة بمعناها الشامل في كل ما يقدمه من خدمات وما ينفذه من مشروعات، تطبيقا للتنمية المستدامة بمفهومها الشامل، ومعتمداً في ذلك على خطط عمل مدروسة يتمكن من خلالها من الاستفادة من كل الموارد المتاحة دون المساس بحق الأجيال القادمة في هذه الموارد.

وقد شهد قطاع الزراعة خلال خطط التنمية المتعاقبة إعادة هيكلة جذرية تهدف إلى وضع القطاع على مسار التنمية المستدامة، من خلال إخضاع التنمية الزراعية لمحددات الثروة المائية، لضمان أمن الموارد الحيوية للمملكة، وصولاً إلى الهدف الاستراتيجي الأول المتمثل بتحقيق أمن غذائي شامل ومستدام.

وقد اتخذ صندوق التنمية الزراعية في هذا الإطار مجموعة من القرارات التي التزم بتنفيذها واستهدفت ما يلي:

- تشجيع استخدام تقنيات الري الحديثة لترشيد استهلاك المياه.
- تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفء للموارد الطبيعية وإنجاز ذلك بحلول عام 2030م.
- تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج والإمداد بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد.
- تطوير عمل سوق المنتجات الزراعية وتحسين كفاءته، واعتماد تدابير لضمان سلامة أداء السلع الأساسية ومشتقاتها وسهولة الحصول عليها في الوقت المناسب، وتعزيز الاحتياطيات في مجال الأغذية للحد من شدة تقلب أسعارها.
- العمل على تنفيذ برنامج لدعم الاستثمار السعودي في الأنشطة الزراعية خارج المملكة وتشجيعه، لرفد الأمن الغذائي الوطني، وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

(52) نظام صندوق التنمية الزراعية، المادة: (3).

- تشجيع إنتـــاج المحاصـــيل ذات الكفاءة المائية العالية، والحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة، وأنسال الحيوانات الأليفة وما يتصل بها من أنواع برية.
- رفع مستوى الدعم والإرشاد الزراعي خاصة الموجه لصغار المزارعين وضمان فاعليتهما، ودعم البحث العلمـــي والتطوير الدائم في المجالات الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية.
- تحسين إدارة الثروة السمكية، والعمل على تحقيق الإدارة المستدامة للمصائد والأحواض المائية[53] .

الفرع الثالث

دور النظام في التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية

تم إنشاء بنك للتنمية الاجتماعية بهدف تمكين أدوات التنمية الاجتماعية وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد والأسر نحو مجتمع حيوي ومُنتج، وذلك بتقديم خدمات مالية وغير مالية، وبرامج ادخارية هادفه وفعّاله مدعومة بكوادر بشرية مؤهلة للمساهمة في التنمية .

ومن منتجات بنك التنمية الاجتماعية :

أ–التمويل الاجتماعي : لتقديم القروض الاجتماعية ويشتمل على ثلاث أنواع من القروض وهي (الزواج ، الأسرة ، الترميم) ويستهدف شريحة مهمة من المواطنين وهم ذوي الدخل المنخفض حيث يتيح لهم هذا البرنامج الفرصة للحصول على قروض بسيطة وميسرة تمكنهم من مواجهة بعض الالتزامات الناشئة عن احتياجاتهم الأساسية، سواء للفرد أو الأسرة[54] .

– تمويل المشاريع : حيث يعد بنك التنمية الاجتماعية المصدر الرئيس في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والناشئة، حيث يهدف إلى تمكين الشباب و الفتيات من المساهمة بدور فاعل ومؤثر في النهضة الاقتصادية للوطن[55].

ب–تصميم برنامج مسارات: ليكون الذراع الداعم للشباب و الفتيات الذين لديهم رغبة و طموح لممارسة العمل الحر و شق طريق النجاح نحو الاستقلال الذاتي من خلال امتلاك مشاريعهم الخاصة، ويتميز برنامج مسارات بشموليته لجميع الأنشطة التجارية من دون تحديد نشاط معين مما يعطي مجالا رحبا لأصحاب الأفكار الطموحة في اختيار ما يتناسب مع ميولهم و قدراتهم، ويقوم برنامج مسارات على عدد من الأهداف التي من شأنها أن تعزز الاقتصاد الوطني وتوفر الرخاء الاجتماعي للوطن و المواطن ومنها:

– تشجيع المواطنين المؤهلين للعمل بأنفسهم في منشأتهم.

– المساهمة في توفير فرص العمل للمواطنين.

(53) الموقع الرسمي لصندوق التنمية الزراعية، https://adf.gov.sa/ar/Initiatives/SustainableDevelopment/Pages/sustainableRole.aspx2.

(54) الموقع الرسمي لبنك التنمية الاجتماعية، https://www.sdb.gov.sa/ar-sa/our-products/social-loans

(55) الموقع الرسمي لبنك التنمية الاجتماعية، https://www.sdb.gov.sa/ar-sa/our-products/productive-loans .

-المساهمة في تعزيز دور المنشآت الصغيرة و الناشئة في الاقتصاد الوطني[56].

ج-رعاية المشاريع : يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة، ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة، ورغم ذلك يعتبر الاهتمام بالقطاع حديث نسبياً، يفتقر للرؤية والاستراتيجية والتنظيم والترتيب[57].

الفرع الرابع

دور النظام في التنمية العقارية في المملكة العربية السعودية

تم إنشاء صندوق للتنمية العقارية بهدف منح الأفراد والمؤسسات قروضا لمساعدتهم في بناء مساكن لاستعمالهم الشخصي أو لبناء عمارات سكنية[58].ويقوم الصندوق بتوفير وابتكار برامج تمويل متنوعه ومتوازنة ؛ لتناسب جميع شرائح المجتمع بالتكامل مع وزارة الإسكان لتنفيذ برامجها المرتبطة بالمستفيدين والعمل على توفير حلول تمويلية واستثمارية فاعلة تمكن فئات المجتمع من الحصول على المسكن الملائم.

ويساهم الصندوق في تحقيق خطط وأهداف الاستراتيجية الوطنية للإسكان بدعم التمويل والاستثمار العقاري من خلال شراكة فاعلة مع القطاعين العام و الخاص.

ويعمل الصندوق على استكمال مشروعات الإسكان التي تنفذ حاليا لذوي الدخل المحدود الذين لا يملكون قطع أراضي ولا الإمكانيات المادية التي تمكنهم من بناء مساكن لهم.

ومن يملك أرضا ولديه بعض المال ولكنه لا يستطع أن يغطي جميع تكاليف البناء بمفرده، لذلك فعن طريق هذا الصندوق يحصل على قرض يساعده في تغطية الكلفة[59]، ويستطيع الاستفادة من الصندوق جميع المواطنين في جميع المدن، حيث لا يقتصر على الأفراد فقط بل يستفيد منه رجال الأعمال والشركات الذين يرغبون ببناء مجمعات سكنية ذات وحدات سكنية متعددة للاستعمال التجاري أو الفندقي لأغراض تجارية ؛ لأن ذلك يساهم في توفير المساكن بصفة عامة، كما يساهم في إعمار المدن وتطويرها وتحسينها [60].

الفرع الخامس

حجم القروض المقدمة من الدولة في سبيل دعم وتحقيق التنمية

(56) الموقع الرسمي لبنك التنمية الاجتماعية،https://www.sdb.gov.sa/ar-sa/our-products/productive-loans .

(57) الموقع الرسمي لبنك التنمية الاجتماعية،https://www.sdb.gov.sa/ar-sa/our-products/social-loans

(58) نظام صندوق التنمية العقارية، المادة : (1).

(59) نظام صندوق التنمية العقارية، المادة : (3).

(60) مضمون المادة الثالثة من نظام صندوق التنمية العقارية .

أوضحت الإحصائيات الحديثة الصادرة من مؤسسة النقد السعودي، الخاصة بالربع الأول من العام الحالي عن استحواذ «صندوق التنمية العقارية» على أعلى نسبة من إجمالي قيمة القروض القائمة في كافة مؤسسات الإقراض المتخصصة بنهاية الربع الأول من العام الحالي حيث شكلت قروضه نحو 66.8% بقيمة 156.4 مليار ريال من حجم مؤسسات الإقراض المتخصصة الحكومية الأربع والمتمثلة في صندوق التنمية الزراعية، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، وصندوق التنمية العقارية، وبنك التنمية الاجتماعية، ثم جاء صندوق التنمية الصناعية ثانيا من حيث القروض القائمة ومثلت قروضه القائمة من مجموع قروض مؤسسات الإقراض نحو 16.4% بقيمة 38.4 مليار ريال، وجاء بنك التنمية الاجتماعية ثالثا بقيمة 31.3 مليار ريال مستحوذا على 13.3% من إجمالي قيمة القروض لمؤسسات الإقراض الحكومية، وحل صندوق التنمية الزراعية رابعا بقيمة 7.7 مليار ريال شكلت نحو 3.3 في المائة من إجمالي قيمة القروض القائمة لمؤسسات الإقراض المتخصصة الحكومية[61].

المطلب الثالث

أهمية رؤية2030 وعلاقتها بالتنمية الشاملة في المجتمع السعودي

تبرهن المملكة العربية السعودية المستمرة على جهودها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال طرح رؤية 2030 والتي تعد نقلة نوعية في الإسراع بتحقيق تنمية على كافة الأصعدة, وقدتم البدء ببرنامج التحول الوطني الذي يُعد نقطة البداية لتحقيق رؤية 2030 ، حيث وافق عليه مجلس الوزراء السعودي في الثاني رمضان 1437 هـ 7يونيو 2016م 2020 ، وفيما يلي نتناول التعريف بالرؤية ومكانة التنمية وركائزها في الرؤية وذلك في أربعة فروع :

الفرع الأول

التعريف برؤية 2030.

رؤية 2030 هي: خطة ما بعد النفط للمملكة العربية السعودية والتي تم الإعلان عنها في 25 إبريل 2016، وقد نظّمَ الخُطّة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة الأمير محمد بن سلمان وتم اعتمادها من مجلس الوزراء برئاسة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود.

.وتقوم رؤية 2030 على تكاتف الجهود والتعاون لتنفيذ العديد من البرامج الهادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق التطورات المجتمعية على كافة الأصعدة مثل التعليم، الصحة، والتأمين الاجتماعي، وخلق فرص عملٍ جديدة في شتى القطاعات مع الحفاظ على البيئة الطبيعية وحمايتها من التلوث. ومن أهدافها : القضاء على الفقر، القضاء على الجوع ، تحقيق حياة كريمة للمواطن، وصحة جيدة، والتعليم الجيد، ونقاء المياه والنظافة العامة، وطاقة نظيفة بأسعار معقولة، وتوفير فرص عمل لائقة ونمو الاقتصاد، والاهتمام بالصناعة والابتكار والبنية

(61) https://www.alyaum.com/articles/6058954/

.

التحتية، الإنتاج والاستهلاك المسؤول، والحفاظ على المناخ ، والحفاظ على الحياة البرية والبحرية[62]. ويشترك في تحقيقها كلا من القطاع العام والخاص وغير الربحي.

كما تطمح الرؤية إلى جعل المواطن والمواطنة شريكان فعالان في المجتمع وأن يتمتعا بجودة حياة واقتصاد مزدهر ومجتمع حيوي وخدمات متطورة ، وأن يكون لأصحاب الأعمال والشركات بيئة جاذبة واقتصاد متنوع مزدهر يمكن الاستثمار فيه على المدى الطويل ، وإلى تمكين العاملين في القطاع الحكومي في الحصول على برامج تدريبية لمستقبل مهني يتيح لهم المشاركة في بناء الوطن وسيكون التقييم معتمداً على الأداء ، وكذا إلى توفير راحة أكبر للحجاج والمعتمرين والزوار أثناء السفر والإقامة وتحسين الخدمات وتطويرها وإقامة المرافق اللازمة لأداء المناسك والاستفادة من الأوقات، و لم تقتصر الرؤية على المواطنين فقط بل حيث تهدف إلى جعل المقيم شريك في ذلك البناء / حيث ستوفر لهم فرص للعمل والاستثمار والعديد من الأنشطة والبرامج الثقافية والترفيهية ، وستوفر للمستثمرين الدوليين بيئة استثمارية مستقرة وممكنة وطويلة المدى ، وتتيح فرص منافسة تسهم في فتح آفاق استثمار جديدة .

الفرع الثاني

مكانة التنمية في الرؤية

تعتبر رؤية 2030 خطة طموحة لتنويع مصادر الدخل من أجل تحقيق تنمية مستدامة وبناء مستقبل زاهر للوطن والمواطن ، وهي تستند على ما للمملكة من مكانة مرموقة وموقع جغرافي استراتيجي وما حباها الله به من الثروات وبدائل الطاقة المتجددة، حيث تهدف إلى التخطيط المدروس لاستغلال كل ذلك والعمل الدؤوب لتوفير قوة استثمارية كبيرة لضخها في مشاريع اقتصادية عملاقة، وقد بدأت المملكة فعليا بتنفيذ الرؤية وشهدت قفزات إيجابية هائلة في النمو والتطور على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتم تأسيس مدن ومشروعات اقتصادية عملاقة لتكون ركائز التنمية في المستقبل ،كمشروع «نيوم» الرائد (واجهة المستقبل) والذي سيخلق مفهوماً جديداً في حياة المدن بصورة لم يسبق لها مثيل، ومشروع «القدية»، الذي يهدف إلى إنشاء أكبر مدينة ثقافية ورياضية وترفيهية من نوعها على مستوى العالم... والكثير من المشروعات الرائدة الأخرى، وتحويل صندوق الاستثمارات العامة إلى أكبر صندوق سيادي في العالم, وتشجيع الصناعات المحلية ، والتحول نحو الحكومة الالكترونية، والعمل على أن تكون المملكة من أقوى دول العالم على المستوى الاقتصادي والسياحي.

ويمكن القول بأن الرؤية تستهدف تحقيق التنمية التي ينشدها المجتمع السعودي وما جاء في كلمة سمو ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الذي هو صانع الرؤية لأكبر دليل على ذلك حيث قال:" ما نطمح إليه ليس تعويض النقص في المداخيل فقط، أو المحافظة على المكتسبات والمنجزات ، ولكن طموحنا أن نبنيَ وطناً أكثر ازدهاراً يجد فيه كل مواطن ما يتمناه، فمستقبل وطننا الذي نبنيه معاً لن نقبل إلا أن نجعله في مقدمة دول العالم، بالتعليم والتأهيل، بالفرص التي تتاح للجميع، والخدمات المتطورة، في التوظيف والرعاية الصحيّة والسكن والترفيه وغيره".

(62) https://www.sdg.sa/wps/portal/sdg/home/2goals-content1?current=true موقع البوابة الوطنية سعودي.

وقال أيضا :" رؤيتنا لبلادنا التي نريدها، دولة قوية مزدهرة تتسع للجميع، دستورها الإسلام ومنهجها الوسطية، تتقبل الآخر. سنرحب بالكفاءات من كل مكان، وسيلقى كل احترام من جاء ليشاركنا البناء والنجاح".

الفرع الثالث

تدرج التنمية وفق رؤية 2030

رسمت الرؤية تحقيق التنمية عبر أهداف محددة يتم تحقيقها على مرحلتين:

المرحلة الأولى: منذ انطلاقتها إلى نهاية العام (1442هـ) (2020م) وتتمثل في العمل على:

1-وجود أكثر من (450) نادي هواة مسجل يقدم أنشطة ثقافية متنوعة وفعاليات ترفيهية وفق منهجية منظّمة وعمل احترافي.

2-رفع نسبة تملّك الأسر للمساكن من 50% إلى 70% بحلول 2030، بمقدار لا يقل عن (20%) .

3-تدريب أكثر من (500) ألف موظف حكومي عن بعد وتأهيلهم لتطبيق مبادئ إدارة الموارد البشرية في الأجهزة الحكومية.

المرحلة الثانية: أهداف تم التخطيط لتحقيها بحلول (1452 هـ - 2030م) ومنها :

-زيادة الطاقة الاستيعابية لاستقبال ضيوف الرحمن المعتمرين من (8) ملايين إلى (30) مليون معتمر

-رفع عدد المواقع الأثرية المسجّلة في اليونسكو إلى الضعف على الأقل.

-تصنيف (3) مدن سعودية بين أفضل (100) مدينة في العالم.

-رفع إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه داخل المملكة من (2.9%) إلى(6%).

-رفع نسبة ممارسي الرياضة مرة على الأقل أسبوعيًا من (13% إلى (40%).

-الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة (26) إلى المرتبة(10).

-زيادة متوسط العمر المتوقع من (74) إلى (80) عاما.

-تخفيض معدل البطالة من (11.6%) إلى (7%) .

-رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من (2%) إلى(35%).

-رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من (22%) إلى(30%).

-رفع حجم الاقتصاد وانتقاله من المرتبة (19) إلى المراتب الـ (15) الأولى على مستوى العالم.

-رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من (40%) إلى(75%).

-رفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من (600) مليار إلى ما يزيد على (7) تريليونات ريال سعودي.

-الانتقال من المركز (25) في مؤشر التنافسيّة العالمي إلى أحد المراكز الـ (10) الأولى.

-رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من(3.8%) إلى المعدل العالمي (5.7%).

-الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من (40%) إلى(65%).

-تقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية من المرتبة (45) إلى (25) عالميا و(1) إقليمياً.

-رفع نسبة الصادرات غير النفطية من (16%) إلى (50%) على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

-زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من (163) ملياراً إلى (1) تريليون ريال سنوياً.

-الوصول من المركز (82) إلى المركز (20) في مؤشر فاعلية الحكومة.

-الوصول من المركز (36) إلى المراكز الـ (5) الأولى في مؤشر الحكومات الإلكترونية.

-رفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من (6%) إلى(10%).

-رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من (1%) إلى(5%) .

-الوصول إلى مليون متطوع في القطاع غير الربحي سنوياً مقابل (11) ألف الآن.

الفرع الرابع

مرتكزات التنمية في رؤية 2030

تقوم خطة التنمية الطموحة في رؤية 2030تقوم على عدة مرتكزات منها:

1-إنشاء صندوق سيادي كبير:

وذلك من خلال تحويل صندوق الاستثمارات العامة السعودي إلى صندوق سيادي بأصول تقدر قيمتها بتريليوني دولار إلى 2.5 تريليون دولار ليصبح بذلك أضخم" الصناديق السيادية عالميا. ويستهدف السيطرة على أكثر من 10% من القدرة الاستثمارية في الكرة الأرضية ليكون قوة استثمارية كبيرة للمملكة تمكنها من الاستثمار والمساهمة في تنشيط الاقتصاد العالمي.

وسيكون هذا الصندوق والمحرك الفاعل لتنويع الاقتصاد في المملكة، وتطوير قطاعات استراتيجية محددة من خلال تنمية وتعظيم أثر استثمارات الصندوق، والسعي لجعله من أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، فضلاً عن تأسيس شراكات اقتصادية وطيدة تسهم في تعميق أثر ودور المملكة في المشهد الإقليمي والعالمي.

2-تنويع مصادر الدخل والتحرر من النفط:

نظرا للتقلبات التي تطرأ على أسعار النفط وما يتداول عن إمكانية الاستغناء على النفط فإن الرؤية تهدف تنويع مصادر الدخل من غير النفط بالعمل على زيادة الإيرادات غير النفطية ستة أضعاف، وزيادة حصة الصادرات غير النفطية من 16% من الناتج المحلي حاليا إلى 50% من الناتج. وإنشاء مجمعا ضخما للطاقة الشمسية في شمال البلاد، وارتكاز الصناعات السعودية على نقاط القوة وتجنب نقاط الضعف .

3-طرح جزء من شركة أرامكو بالبورصة:

حيث تم طرح في حدود 5% من أسهم شركة النفط الوطنية العملاقة أرامكو للاكتتاب العام في البورصة وتخصيص عائدات الطرح لتمويل الصندوق السيادي السعودي.

4–البطاقة الخضراء :

تطبيق نظام البطاقة الخضراء وفق ضوابط وشروط محددة من أجل تحسين مناخ الاستثمار، لتمكين العرب والمسلمين من العيش طويلًا في السعودية، وفي هذا الصدد تم فتح السياحة أمام جميع الجنسيات بما يتوافق مع قيم ومعتقدات البلاد.

5–التخطيط لاستقبال ثلاثين مليون معتمر :

تستهدف الرؤية تطوير البنى التحتية وتوسيع المرافق واستثمار أراض محيطة بالحرم المكي من أجل إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المسلمين من أداء فريضة الحج والعمرة والزيارة على أكمل وجه، والسعي لزيادة عدد المعتمرين سنويا من ثمانية ملايين إلى ثلاثين مليونا بحلول عام 2030م ، مع تقديم أفضل الخدمات قبل وأثناء وبعد زيارتهم مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة، وعكس الصورة المشرقة والحضارية للمملكة في خدمة الحرمين الشريفين.

6–التوظيف في القطاع الخاص:

تستهدف الخطة زيادة مشاركة النساء في سوق العمل من 22% إلى 30%، وخفض نسبة البطالة بين السعوديين من 11.6% إلى 7%. وتسعى المملكة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي من 40% حاليا إلى 65% .

7–الإسكان والمشروعات:

تعمل وزارة الإسكان في المملكة العربية السعودية على استحداث وتطوير برامج لتحفيز القطاعين الخاص والعام من خلال التعاون والشراكة في التنظيم والتخطيط والرقابة لتيسير السكن لجميع فئات المجتمع بالسعر والجودة المناسبة، وقامت بإعادة هيكلة قطاع الإسكان للمساهمة في رفع نسب تملك السعوديين ، وأنشأت العديد من البرامج والمبادرات الهادفة إلى تقديم حلول سكنية تمكن الأسر السعودية من تملك المنازل المناسبة أو الانتفاع بها وفق احتياجاتهم وقدراتهم المادية ، وتحسين الظروف للأجيال الحالية والمستقبلية، وذلك من خلال توفير برامج تمويلية مدعومة وملائمة بالتوازي مع زيادة العرض للوحدات السكنية بأسعار مناسبة في مدة قياسية، وتنفيذ برامج متخصصة لإسكان الفئات الأكثر حاجة في المجتمع، وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لقطاع الإسكان، وتعظيم الأثر الاقتصادي منه، وتعزيز جاذبيته للقطاع الخاص وتنمية المحتوى المحلي، مما يؤدي إلى خلق مزيد من فرص العمل وتمتين القاعدة الاقتصادية للمملكة[63].

8–مكافحة الفساد:

ولأن الفساد هو المعطل للتنمية فقد أنشأت الحكومة السعودية لجنة عليا لمكافحة الفساد بالأمر الملكي رقم: أ/38 التاريخ : 15 / 2 / 1439هـ برئاسة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان آل سعود، واستطاعت هذه اللجنة في استعادة مئات المليارات التي ضاعت بسبب الفساد وحققت إنجازات رائعة وكبيرة في تتبع الفاسدين وفي الحد من الفساد مستقبلا .

(63) https://www.housing.gov.sa/ar الموقع الرسمي لوزارة الإسكان.

الخاتمة:

توصل الباحث من خلال الدراسة إلى النتائج الآتية:

1-القانون في أي مجتمع ضرورة حتمية لانتظام العيش فيه بأمن وأمان، ولحماية الحقوق والحريات ولتوطئة التقدم والازدهار.

2-القانون هو الحاكم لسلوكيات أفراد المجتمع والمنظم لأنشطتهم, وكلما كانت قواعده مبنية على أسس متينة من المساواة والعدالة في الحقوق والحريات وتحمل الواجبات كلما انقاد الناس له طوعا وحصل الاستقرار في المجتمع .

3-التنمية : هي عملية شاملة مستمرة تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في جهود الأفراد ورفاهيتهم من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل للثروات .

4-تتنوع التنمية لتشمل العديد من المجالات ومنها : المجال الاقتصادي، والاجتماعي ،والثقافي والسياسي ، والعنصر البشري هو المعول عليه في تحريك التنمية.

5-تهدف التنمية الشاملة إلى تلبية حاجيات الحاضرين دون تعطيل لقدرات الأجيال المستقبلية في تلبية حوائجهم.

6-يضطلع القانون بدور كبير في التنمية ابتداء بالتمهيد لعوامل نجاح التنمية بتقرير الحقوق والحريات وحمايتها وكفالة حق التقاضي على أساس من العدل والمساواة ثم بتحديد أسس ومعالم التنمية التي ستقوم بها الدولة في القانون الأساسي، ثم إصدار الأنظمة والقوانين اللازمة لتنفيذ التنمية في المجالات المختلفة .

7-اهتم النظام الأساسي للحكم بالتنمية ووضع لها الركائز الأساسية التي ستقوم عليها التنمية، وصدرت العديد من الأنظمة العادية في المملكة العربية السعودية التي تصب جميعها في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة .

8-حرصت المملكة العربية السعودية على تنمية الفرد واحترام ملكيته وقدراته وتنميتها بما يسهم في التنمية الشاملة واتخذت المملكة العديد من الاجراءات الهادفة لتشجيع أبناء الوطن في المشاركة في عملية التنمية، وسهلت عملية التنمية بوضع العديد من الحوافز المؤدية إلى تحقيق التنمية على المستوى الفردي والجماعي .

9- تمثل رؤية 2030 الذي تبناها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز طموحا عاليا في تحقيق التنمية المستدامة وفق استراتيجيات مبنية على خطط مدروسة قابلة للتحقق.

10 – بدأت تظهر ثمار رؤية 2030 في التنمية بالعديد من المشاريع العملاقة التي سيكون لها الأثر الفعال في التنمية المستدامة على المدى البعيد بإذن الله.

قائمة المراجع

1- إدارة وتنمية الموارد البشرية , مدحت محمد أبو النصر، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007.

2- اشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة ، عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط.

3- إلى التنمية المتكاملة ، رؤية إسلامية عبدالكريم بكار .

4- بين التعليم والتنمية ,خليل ابراهيم السعادات، مقالة من الانترنت

5- التنمية المستدامة ، عبدالعزيز ناصر ، دكتور وباحث متخصص في التنمية المستدامة.

6- التنمية المستدامة في المنطقة العربية : الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية , نوزاد عبدالرحمن الهيتي ، مجلة الشؤون العربية العدد 125، دولة الكويت، سنة 2006.

7- التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، عثمان محمد غنيم, وماجدة أبو زنط ، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن، المجلد36، العدد 1، كانون الثاني2009م.

8- ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية، محمد بن عبدالقادر الفقي ، الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول القيم الحضارية في السنة النبوية، الأمانة العامة لندوة الحديث.

9- علم الاجتماع التنمية، عبدالرحمن تمام أبو كريشة، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية، 2003.

10- المبادئ العامة للتشريع في المملكة العربية السعودية – دراسة مقارنة – ، د . محمد إسماعيل علم الدين ، د . عبد الناصر توفيق العطار ، د . محمد عمر مدني مكتبة عين شمس القاهرة ، بدون تاريخ .

11- مبادئ القانون ، د. جميل الشرقاوي ، دار النهضة العربية 1971م .

12- المدخل إلى علم القانون، د. علي سيد حسن, نشر دار النهضة العربية 1983م.

13- المدخل للعلوم القانونية ، النظرية العامة للقانون ، د .مصطفى محمد عرجاوي , دار المنار ط2 1406 هـ .

المدخل للعلوم القانونية د. توفيق حسن فرج ، نشر الدار الجامعية ط1 1988م.

14- المدخل للعلوم القانونية، د. عبد المنعم البدراوي، دار الكتاب العربي ، طبعة 1962م.

15- مقدمة ابن خلدون ، لعبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون الحضرمي .

16- مقدمة في أصول التشريع في المملكة العربية السعودية ، د . جعفر عبد السلام، د. عماد الدين الشربتي، دار الكتاب الجامعي للطبع والنشر، القاهرة ط1 1403ه.

17- موقع البوابة الوطنية سعودي.

18- الموقع الرسمي لبنك التنمية الاجتماعية.

19- الموقع الرسمي لصندوق التنمية الزراعية.

20- موقع صندوق التنمية الصناعية.

21- موقع رؤية 2030.

22- موقع وزارة البيئة والمياه والزراعة.

23- موقع وزارة المالية.

24- موقع وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية .

25- موقع وزارة الحج والعمرة.

26- موقع وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد.

27- موقع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

28- النظام الأساسي للحكم .

29- النظام السياسي والدستوري للملكة العربية السعودية، د . أحمد بن عبد الله الباز ، ط2 1419هـ.

30- نظام صندوق التنمية الزراعية.

31- نظام صندوق التنمية الصناعية.

32- نظام صندوق التنمية العقارية.

33- النظرية العامة للقانون ، د . سمير عبد السيد .

34- النظرية العامة للقانون، د. سمير عبد السيد تناغو، منشأة المعارف بالإسكندرية سنة 1984م .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	2
المبحث الأول : تعريف القانون وأقسامه وأهميته في المجتمع	4
المطلب الأول: تعريف القانون وأقسامه	4
الفرع الأول: تعريف القانون	4

الفرع الثاني: أقسام القانون	6
المطلب الثاني :أهمية القانون في المجتمع	8
المبحث الثاني: التعريف بالتنمية وتطورها وأنواعها وأبعادها.	10
المطلب الأول : مفهوم التنمية وتطورها	10
الفرع الأول : مفهوم التنمية	10
الفرع الثاني: تطور مفهوم التنمية	12
المطلب الثاني: أبعاد التنمية وأنواعها	14
الفرع الأول: أبعاد التنمية	14
الفرع الثاني : أنواع التنمية	16
المبحث الثالث: دور القوانين والأنظمة في تنمية المجتمع وعلاقة رؤية 2030بذلك	20
المطلب الأول : دور القوانين الدستورية والأنظمة السياسية في تنمية المجتمع	20
الفرع الأول دور القانون الدستوري في تنمية المجتمع	20
الفرع الثاني : دور النظام الأساسي للحكم في تنمية المجتمع السعودي	22
المطلب الثاني: دور الأنظمة العادية في تنمية المجتمع السعودي	24
الفرع الأول: دور النظام في التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية	25
الفرع الثاني: دور النظام في التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية	27
الفرع الثالث: دور النظام في التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية	29
الفرع الرابع: دور النظام في التنمية العقارية في المملكة العربية السعودية	31
الفرع الخامس : حجم القروض التي ساهمت في عملية التنمية	32
المطلب الثالث: أهمية رؤية 2030وعلاقتها بالتنمية الشاملة في المجتمع السعودي	33
الفرع الأول : التعريف برؤية 2030	33
الفرع الثاني : مكانة التنمية في الرؤية	34
الفرع الثالث : تدرج التنمية وفق رؤية 2030	36
الفرع الرابع : مرتكزات التنمية في رؤية 2030	38
الخاتمة	42
قائمة المراجع	44
فهرس الموضوعات	46